إدارة موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات

الاستاذ الدكتور
حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة /مساعد رئيس جامعة الكوفة للشؤون الادارية

الباحث
زياد طارق حسين الربيعي

إدارة موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات

الاستاذ الدكتور
حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة /مساعد رئيس جامعة الكوفة للشؤون الادارية

الباحث
زياد طارق حسين الربيعي

المستخلص :

يركز البحث على الدول الريعية من حيث مفهومها ومظاهرها العامة سواء من حيث اعتبارها المشغل الرئيس للناس وتدني مؤشرات التنمية والشفافية فيها ، وقد يرجع السبب في ذلك الى سوء إدارة الريع في تلك الدول ، فتوفر الموارد وحده لا يمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة إن لم يكن هناك إدارة سليمة لها، وأن هناك مناهج مختلفة لادارة الريع سواء أكانت تلك الادارة قبل التحصيل أو بعده ، وان هناك دور اساس للدولة في توزيع الموارد سواء كان من خلال الانفاق العام او التوزيع المباشر او من خلال برامج الرفاهية ، كما وتطرق البحث الى مشكلات ادارة وتوزيع الريع النفطي سواء من خلال سلوك الدولة والتي تؤدي دور الوسيط بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، او من خلال هيمنتها على الموارد وما ينتج عنها من تدني مؤشرات الشفافية وارتفاع مؤشرات الفقر وسوء توزيع الدخل.

أولاً: المقدمة

تعد الاقتصادات ريعية إذا كان الريع الخارجي يسهم بنسبة كبيرة من الدخل، كما ويسهم أغلب السكان في توليد ذلك الريع وإستغلاله، وتمتلك الدول الريعية موارد طبيعية كبيرة، منها ما هو متجدد ومنها ما هو ناضب، لكن إمتلاكها لتلك الموارد قد يدفعها الى الاستبداد والدكتاتورية فهي المشغل الرئيس للسكان مما يجعلها بيروقراطية ضخمة وغير كفوءة ويفضي الى سوء إدارة تلك الموارد وقيام إقتصادات مشوهة تمتاز بضعف القاعدة الانتاجية، وغياب الشفافية فيما يتعلق بالايرادات الخارجية والتي تقود الى الفساد وتجنب المساءلة، وعند استعراض المؤشرات التنموية نجد مثلاً تفاوتاً كبيراً بين متوسط نصيب الفرد من الناتج بين الدول الريعية والدول المتقدمة، كما أن هذا التفاوت أثر في ترتيب الدول حسب الغنى والفقر وغيرها من المؤشرات التنموية.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته بكونه يحلل طبيعة إدارة الريع في الاقتصادات الريعية من حيث حجم ونوع الموارد الطبيعية المتوفرة والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فضلا عن المشكلات المتفاقمة التي فرضتها تلك الإدارة للموارد الريعية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بأنه يركز على الاقتصادات الريعية سواء أكانت نفطية ام غير نفطية من حيث طبيعة تلك الاقتصادات ومصادر الريع فيها، فبالرغم من إمتلاكها مصادر ريعية مختلفة إلا إنها لم تحقق تقدما ملموساً في المؤشرات التنموية يتناسب مع قدراتها المالية وذلك بسبب طبيعة الريع نفسه وفشلها في اعتماد إنموذج متميز لإدارة الريع في اقتصاداتها.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل اليات ادارة الموارد للاقتصادات الريعية، ويهدف الى تحليل المؤشرات التنموية لتلك الاقتصادات ومقارنتها مع بعض الدول المتقدمة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن عملية إدارة الموارد الريعية لم تحقق التعظيم المرجو من تلك الموارد، بسبب السلوك الريعي للدولة وعدم جدية النخب الحاكمة فيها في خلق إنموذج تنموي يعتمد إيجابيا على تلك الموارد الوفيرة بما يمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة فيها سواء من حيث الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه أو من حيث تحسن المؤشرات التنموية الاخرى الى ان سوء إدارة الاقتصاد أسهم في عرقلة جهود التنمية وسرع مع عملية تبديد تلك الموارد.

ثانياً: مفهوم الدولة الريعية

يعرف إبن خلدون الدولة بأنها " كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية، وهي أيضاً وحدة سياسية وإجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة الا بها"[١]. ويرى إبن خلدون ان الدولة هي ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة السياسية، إذن في نظره الدولة لا دائمة ولا مستقرة، وتفسير ذلك عنده هو أن أحوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الايام والازمنة وإنتقال من حالٍ الى حال، وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والامصار فإن ذلك يقع في الافاق والبلدان والازمنة والدول[٢].

وتعرف أيضا بأنها مجتمع سياسي محلي له حكومة منظمة مستقلة، والدولة القومية هي الدولة التي يكون ولائها الاساسي للهوية الذاتية الثقافية والتي نسميها أمة [٣].

ومن بين التعريفات الاخرى للدولة فقد عرفها الفرنسي كاري دي مالبيرج بأنها "مجموعة من الافراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا

تتمتع بالأمر والاكراه"، وقد عرفها الانكليزي هنسلي بأنها "مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة" [٤]. إذن كل التعريفات السابقة تركز على أنها مجموعة من الافراد تستقر في مكان معين وتكون خاضعة الى تنظيم سياسي يتمتع بالسلطة. أما كلمة ريع فإنها تستعمل في اللغة العربية بمعنى النماء والزيادة وتعني إمتلاك قيمة إقتصادية توفر دخلاً مضموناً لمدة من الزمن[٥]. فقد رأى أدم سميث أن الريع هو ثمن إحتكاري يتقاضاه مالك الارض بدون بذل مجهود مقابل ذلك، فهو فائض يترتب على سخاء الطبيعة[٦]. بحسب ديفيد ريكاردو هو منتج الارض يتم دفعه لمالك الارض مقابل إستخدام قوى التربة الاصلية التي تبقى سالمة[٧]. وبحسب كارل ماركس الذي كان أول من لفت النظر الى ما أسماه "الرأسمالية الريعية" إذ من خلالها يصف طبقة رأسمالية غير منتجة إقتصادياً، ودخلها لا يتأتى من إنتاج البضائع والسلع، بل من إمتلاك مصادر الريع كالأراضي، العقارات المؤجرة وحتى الاسهم والسندات، وفي علم الاجتماع يستعمل هذا التعبير للاستدلال على الطبقات الطفيلية غير المنتجة[٨].

والاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل، ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله، أي أن الاقتصاد الريعي هو إقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل بإقتصاد ريعي، وأن الاقتصاد الريعي عادة هو الاساس في تكوين دولة ريعية والتي بدورها تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الاخرى من خلال الانفاق العام [٩].

لقد ظهر مصطلح الدولة الريعية لاول مرة في دراسة للكاتب الايراني حسين مهدوي عام ١٩٧٠، إذ عرفها "الدولة التي تتلقى على أساس منتظم كميات كبيرة من الريع الخارجي، ويعرف الريع الخارجي بأنه الريع المدفوع من قبل الاجانب أفراد وحكومات الى الافراد والحكومات في بلد معين"[١٠]. وعرفها حازم الببلاوي بأنها الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه الى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو إستخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان[١١].

ثالثاً: المظاهر العامة للدولة الريعية

تمتلك الدول الريعية موارد طبيعية كبيرة، منها ما هو متجدد ومنا ما هو ناضب، وإنها كل ما يدخل في العملية الانتاجية بحيث يدر منفعة، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجودها لا للإنسان، فهي هبات أودعها الخالق، وتشمل الاراضي الزراعية، المياه، الغابات، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الاحفورية، فضلا عن المصادر المتجددة كالهواء والشمس[١٢]. وسيتم

التركيز على الموارد الناضبة وخصوصاً المعدنية منها وكما موضح في الجدول (١).

جدول (١): الدول الريعية بحسب مصدر الريع والانتاج والترتيب العالمي من الانتاج

الدولة	مصدر الريع	الانتاج	وحدة القياس	الترتيب العالمي من الانتاج
السعودية	النفط	10192.6	الف برميل / يوم	الاولى
شيلي	النحاس	3405100	طن متري	الاولى
جنوب افريقيا	الكروميت	11000000	طن متري	الاولى
زيمبابوي	الليثيوم	50000	طن متري	الثانية
موزنبيق	النيوبيوم والتنتالوم	404.7	طن متري	الثانية
قطر	الغاز	178472	مقمق	الرابعة
العراق	النفط	3504.1	الف برميل / يوم	الخامسة
بوتسوانا	البلاتينيوم	3000	كيلو غرام	الخامسة
ايران	النفط	3151.6	الف برميل / يوم	السادسة
الامارات	النفط	2988.9	الف برميل / يوم	السابعة
زامبيا	الكوبالت	4200	طن متري	السابعة
الكويت	النفط	2858.7	الف برميل / يوم	الثامنة
فنزويلا	النفط	2653.9	الف برميل / يوم	التاسعة
مدغشقر	الكرافيت	4300	طن متري	العاشرة
أنغولا	النفط	1767.1	الف برميل / يوم	الثانية عشر
ناميبيا	الزنك	194380	طن متري	الرابعة عشر

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2016
- https://www.indexmundi.com*

فعندما نلحظ الموارد المعدنية في بعض الدول الريعية، نجد أن تلك الدول تمتلك موارد مختلفة ومتنوعة وتحتل تلك الدول مراتب متقدمة على المستوى العالمي فيما يتعلق بإنتاج تلك الموارد.

ومن الصفات الرئيسة للدولة الريعية أن تكون الدولة هي المشغل الرئيس للناس، مما يجعلها بيروقراطية ضخمة وغير كفوءة، وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط، ولا

يوجد ثمة دافع حقيقي للتطور نحو الديموقراطية[١٣].

لعل أفضل تجسيد للدولة الريعية يتمثل بالدول النفطية، فهي تصدر النفط الخام بوصفه عنصر مهم بالنسبة لجميع الدول، المتقدمة منها على وجه الخصوص، إذ أن إقتصاد تلك الدول يعتمد على الريع الخارجي المعتمد على توافر ظروف منجمية مناسبة، وطلب خارجي كبير[١٤].

رابعا: إدارة الريع في الدول الريعية

يقصد بإدارة الريع الاليات والاجراءات التي تتبعها الدولة في الحصول على الريع والتصرف به، وتختلف السياسة الريعية من بلدٍ لآخر بحسب عوامل عدة منها حجم الاحتياطي وحجم الريع وملكية المؤسسات العاملة على الانتاج وبحسب حاجة الدولة الى المبالغ المالية لتنمية بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

وعلى نحو خاص فإن علاقة الموارد النفطية بالتنمية في الدول النفطية علاقة معقدة وذات جوانب متعددة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، فقد ظل قطاع النفط منفصلاً عن التنمية الاقتصادية في تلك الدول حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي بسبب عقود الامتيازات مع الشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تهيمن على إنتاج النفط وتصديره في تلك الدول، مقابل دفع أتاوة أو مبلغ مقطوع عن كل برميل ينتج أو يصدر، بيد أن قرار تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ شكل منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات العالمية الكبرى، فقد تنبهت تلك الدول الى ضرورة إسهامها في إدارة صناعتها النفطية وضرورة العمل على الدخول في المراحل المتممة لاستخراج النفط، وقد إستفادت تلك الدول من الارتفاعات في أسعار النفط في بداية السبعينات وخاصة في عام ١٩٧٣ بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) مما جعلها تتبنى خطط تنموية طموحة والتوسع السريع في مشروعات البنية الاساسية والخدمات العامة (الصحة والتعليم)[١٥].

وعلى الرغم من أن النفط قد حقق لتلك الدول مورداً يمكن الاعتماد عليه في دفع عجلة التنمية إلا أن عدم توافر الشروط الكافية الاخرى جعل هذه الدول تعجز عن إستغلال ذلك المورد أفضل إستغلال ممكن، فالمال وحده لا يصنع المعجزات، إذا لم يكن هناك قدرة إدارية في إستخدام تلك الاموال وإدارتها إدارة سليمة لتحقيق التنمية بمعناها الشامل والحقيقي، لذا فإن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية كانت مرتفعة مقارنة بالدول الاخرى[١٦].

ويحتل تنظيم الموارد الريعية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي أهمية متزايدة في عمليات تصميم الدساتير، فعمليات التحول الدستوري التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط دفعت الى تنظيم موارد النفط والغاز في الدستور الى

المقدمة، فبدايةً من العراق ودول أخرى في الشرق الاوسط سارت على خطاه في إطار الربيع العربي عززت عدة بلدان في المنطقة مبادئها وقواعدها الدستورية لإدارة الجوانب المختلفة لملكية عائدات النفط وإدارتها(١٧).

وعند الحديث عن إدارة الموارد الريعية بصورة عامة والنفطية بصورة خاصة نجد أن تلك الموارد هي لتسديد فواتير إستيراد الدول الريعية والتي تتصف بضعف قاعدتها الانتاجية فهي تستورد كل ما تحتاجها تقريباً من الخارج، أما المتبقي من تلك الموارد فيتم اقتسامه بين الاستثمار في الاسواق المالية العالمية وأسواق العقارات العالمية، والجزء الاخر يتم إنفاقه في الداخل لتغطية النفقات العامة في الدولة.

وتوجد ثلاثة مناهج مختلفة لإدارة الريع ما قبل التحصيل هي(١٨):

- الإدارة المباشرة: وفيها تعطى جميع صلاحيات الادارة الى مستوى واحد في الحكومة، وتمنح هذه الصلاحيات أما للحكومة المركزية أو للحكومات المحلية، وفي كثير من الاحيان تكون الحكومة المركزية الكيان الوحيد الذي يتمتع بالخبرة والقدرات الفنية والتنسيقية على إدارة الصناعة الاستخراجية، ومثال ذلك حال الكثير من الدول التي تدير حكوماتها قطاع الصناعة الاستخراجية مثل العراق قبل توقيع عقود التراخيص وإيران، فنزويلا وغيرها وكما موضحة في الجدول الاتي.
- الإدارة غير المباشرة: ومن هذا الشكل تفوض مهام إدارية محددة للمؤسسات على مختلف مستويات الحكومة، فالأنشطة الاولية التي تتطلب رأس مال كبير وخبرة تكنولوجية تكون من حصة الحكومة المركزية عادةً، في حين تمنح عمليات التوزيع المحلية للنفط والغاز لشركات أجنبية في الغالب.
- الإدارة المشتركة: إذ تمنح مهام إدارة محددة لمستويات مختلفة في الحكومة، ويضمن هذا المنهج أن يكون للحكومات المحلية أو الشركات الاجنبية رأي في أنشطة الادارة التي تؤثر على مناطقها، ولذلك يمكن للبلد أن يتبنى هيكل إدارة مشتركة لتخفيف التوترات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وأفضل الامثلة على هيكل الادارة المشتركة هو حالة العراق، وهذا ما نص عليه الدستور العراقي في المادة (١١٢) الفقرة (١) تنص على "أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد... ". كما أن المادة (١١٢) الفقرة (٢) تنص على أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات

الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز...". وكمثال أخر على الادارة المشتركة هو روسيا الاتحادية وشركة Rosneft والتي تمتلك منها الحكومة الروسية ٦٩,٥%.

جدول (٢): الشركات العملاقة في مجال إستخراج المعادن

الدولة	اسم الشركة	السلعة	ملكية الدولة
فنزويلا	PDVSA	نفط وغاز	100%
الامارات	ADNOC	النفط والغاز	100%
قطر	Qatar Petroleum	النفط والغاز	100%
السعودية	ARAMCO	النفط والغاز	100%
الكويت	KOC	النفط والغاز	100%
شيلي	CODELCO	معادن	26%
ايران	NIOC	النفط والغاز	100%
الجزائر	SONATRACH	النفط والغاز	100%
ليبيا	NOC	النفط والغاز	100%
اندونيسيا	PERTAMINA	النفط والغاز	30%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- WWW.PDVSA
- WWW.adnoc.ae
- التقرير السنوي لقطر للبترول لعام ٢٠١٤
- التقرير السنوي لشركة ارامكو ٢٠١٣
- WWW.kockw.co
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧.
- شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٥/٢٠١٦.
- The world Bank,Overview of state ownership in the global minerals industry, May 2011.

ويمكن تقسيم إدارة الريع ما بعد التحصيل على قسمين:

١- الانفاق العام: تسعى مختلف دول العالم الى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، ويعد النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الاكثر أهمية لدى الحكومات مستعينة في ذلك بالموازنات العامة كأداة ووسيلة

لتخطيط وتنفيذ برامج الانفاق العام لرفع الطاقة الانتاجية من خلال تحفيز الاستثمارات العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات[١٩].

وتعد المالية العامة فن جمع الاموال وإنفاقها لتقديم الخدمات والمزايا، وإعادة توزيع الدخل تمهيداً لمواجهة أثار الدورات الاقتصادية، وتعتمد كفاءة الحكومات في أداء هذه المهام إعتماداً كبيراً على قدرتها على جمع مجموعة كبيرة من المعلومات ومعالجتها وإتخاذ القرارات على أساسها[٢٠].

في الاعوام الاخيرة تسارعت وتيرة الاصلاحات في المالية العامة في العديد من البلدان الريعية العربية، فقد عملت الدول على تنويع إيراداتها غير النفطية من خلال الايرادات الضريبية والكمركية، فمثلاً فرضت دول مجلس التعاون الخليجي ضريبة القيمة المضافة، وتم إعتماد سياسات الخصخصة وزيادة الرسوم لبعض الخدمات الحكومية. أما جانب النفقات فقد عملت الدول على ضبط الانفاق الجاري ولا سيما الانفاق على الاجور، إذ قامت بعض الدول العربية بوضع سقف للإنفاق العام، وإتجه البعض الاخر الى خفض الانفاق الجاري، ربطت بعض الدول الزيادة في الاجور للعاملين في القطاع الحكومي بمعدلات الاداء والانجاز وبارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وواصلت الدول خفض الدعم الحكومي وخاصة في قطاع الطاقة، وتقوية أوضاع شبكات الامان الاجتماعي[٢١].

وعلى صعيد الانفاق الاستثماري فقد إستهدفت السياسة المالية إعطاء أولوية التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على زيادة التنويع الاقتصادي، فضلاً عن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض الاعمال من أجل تخفيف العبء المالي على الموازنة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع غير الرسمي للانضمام للاقتصاد الرسمي، وكذلك على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وتمكين الفئات ذات الدخل المتوسط من إمتلاك السكن الملائم[٢٢].

وعلى صعيد هيكلية الانفاق العام في الدول الريعية فقد أشارت التقارير المحلية والاقليمية إلى أن الانفاق الجاري يحتل الجزء الاكبر من هيكل الانفاق العام، فعلى سبيل المثال شكل الانفاق الجاري للدول العربية أكثر من ٧٥% من إجمالي الانفاق العام للمدة ٢٠١٣-٢٠١٥[٢٣].

وعلى مستوى الانفاق الاجتماعي فالجدول الاتي يبين الانفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول الريعية والمتقدمة.

جدول (٣): الانفاق على الصحة والتعليم كنسبة GDP لبعض الدول الريعية والمتقدمة

	السنة	2000-2007		2014	2010-2014
		الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي	الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي
الدول الريعية	فنزويلا	2.7	3.7	1.5	-
	السعودية	2.7	5.7	3.5	-
	ايران	3	5	2.8	3
	العراق	1.9	-	3.3	-
	الكويت	1.7	3.8	2.6	-
	الامارات	1.9	0.9	2.6	-
	قطر	2.9	3.3	1.9	3.5
	انغولا	2	2.6	2.1	3.4
	بوتسوانا	4.3	8.1	3.2	-
	مدغشقر	2.7	2.9	1.5	2.1
	موزنبيق	3.5	5	3.9	6.5
	ناميبيا	3.2	6.5	5.4	8.3
	جنوب افريقيا	3.6	5.1	4.2	6.1
	زامبيا	3.6	1.4	2.8	-
	زيمبابوي	4.1	4.6	2.5	2
	شيلي	3.7	3.4	3.9	4.6
الدول المتقدمة	الولايات المتحدة	7.1	5.5	8.3	5.2
	المملكة المتحدة	6.9	5.6	7.6	5.7
	السويد	7.4	6.7	10	7.7
	ايرلندا	6.1	4.9	5.1	5.8
	المانيا	8	4.4	8.7	4.9
	فرنسا	8.7	5.6	9	5.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦

يُظهر الجدول أعلاه وجود فروقات واضحة بين الدول الريعية والدول المتقدمة من حيث نسبة الانفاق (الصحة والتعليم) الى الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس حجم الرفاهية المتحققة فيها. كما يمكن قياس مدى كفاءة برامج شبكات الامان الاجتماعي من خلال نسبة اسهامها في تحقيق رفاه المستفيدين منها والجدول الاتي يبين ذلك.

جدول (٤): نسبة إسهام برامج شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق رفاهية الاسر لبعض الدول الريعية

الدولة	السنة	التسلسل	النسبة
مدغشقر	2010	3	39.1
جنوب أفريقيا	2010	9	23.8
زيمبابوي	2007	13	21
بوتسوانا	2009	35	10.3
شيلي	2013	55	6.8
العراق	2012	80	2.7

المصدر الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://www.indexmundi.com

٢- صناديق الثروة السيادية: وتعرف على أنها أداة أو الية ينشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض الميزان التجاري أو بسبب ارتفاع الايرادات العامة للدولة، بهدف إدخار أو إستثمار هذا الفائض داخلياً أو خارجياً في الاسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية [٢٤].

والجدول الاتي يبين أكبر صناديق الثروة السيادية التي تمتلكها بعض الدول الريعية بحسب الدولة بالنسبة لحجم الاصول في الصندوق. وقد شهد السياق التاريخي العام تضخيماً لثروات بعض الدول الريعية من خلال صناديق الثروة السيادية (SWFs)[*][٢٥]. إذ رتبّ (SWF institute) أكبر تلك الصناديق في العالم، وقد إحتلت الدول العربية النفطية مراتب متقدمة منها، فقد إحتلت الامارات المركز الثالث بعد الصين، ومن ثم الكويت المركز الرابع، في حين إحتلت السعودية المركز السادس، بينما إحتلت قطر المركز التاسع عالمياً[٢٦].

جدول (٥): أكبر الصناديق السيادية في الدول الريعية ٢٠١٧

الدولة	التسلسل عالميا	اسم الصندوق	حجم الاصول	سنة التأسيس
الامارات	3	Abu Dhabi Investment Authority	683	1976
الكويت	4	Kuwait Investment Authority	592	1953
السعودية	6	SAMA Foreign holding	515.6	1952
قطر	9	Qatar Investment Authority	320	2005
السعودية	11	Public Investment Fund	250	2008
الامارات /دبي	12	Investment Corporation of Dubai	229.8	2006
الامارات/ أبو ظبي	14	Mubadala Investment Company	125	2002
استراليا	15	Australian Future Fund	107.7	2006
ايران	16	National Development Fund of Iran	91	2011
ليبيا	18	Libyan Investment Authority	66	2006
كازاخستان	20	Samruk Kazyna JSC	60.9	2008
بروناي	21	Brunei investment Agency	٦٠	1983
كازاخستان	22	Kazakhstan National Fund	57.9	2000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: WWW.SWFinstitute.org

خامسا: الدور التوزيعي للدولة الريعية

يمكن تلخيص دور الدولة الريعية في توزيع الموارد بثلاثة طرق هي:

١- التوزيع من خلال الانفاق العام: إذ تقوم الدولة عن طريق الانفاق العام بتوزيع الريع على مواطنيها سلعاً وخدمات مجانية أو شبه مجانية.

٢- التوزيع المباشر (حصص النفط): إذ يقدم مؤيدو التوزيع المباشر حجتين أساسيتين، الاولى أنهم يدعون أن معه لم تعد الدولة تتلقى عوائد كبيرة ولن تسعى لفعل الكثير، وهذا من شأنه أن يمنع الحكومات من التوسع الاداري، وزيادة المساءلة وأن المواطنين سيكونون أكثر

يقضةً في إدارة الموارد الطبيعية للدولة لان ذلك سيهدد أرباحهم، أضف الى ذلك إذا حرمت الدولة من مواردها الكبيرة فإنها ستلجأ الى فرض الضرائب على المواطنين لتغطية تكاليف الخدمات العامة، مما يجعل المواطنين أكثر إدراكاً لحقوقهم كدافعي ضرائب، مما يدفعهم بمزيد من المساءلة عن برامج الانفاق العام[٢٧]. وتعتمد قطر أسلوب توزيع حصص ملكية في الشركات التي تؤسسها لإدارة الريع واستخراج الغاز الطبيعي.

وكمثال لنظام الحصص هو تجربة الاسكا في توزيع جزء من عوائد صندوق الاسكا على المواطنين بشكل سنوي، إذ تأسس الصندوق عام ١٩٧٦ والذي تودع فيه ما لا يقل عن ٢٥% من عوائد النفط، وتستثمر تلك العوائد في توليد الاصول، ثم بدأ بتوزيع نصف الارباح المتحققة على جميع سكان الاسكا، وحسب التقارير المالية لسنة ٢٠١١ حصل كل مواطن في الاسكا على حوالي ١١٧٤ دولار سنويا[٢٨]. وقد كان لهذه التجربة ميزات مهمة أبرزها[٢٩]:

- انها وسيلة لتقاسم بعض ايرادات الموارد الطبيعية بين جميع المواطنين.
- توزع حصص المواطنين نقداً حتى يتمكن الافراد من إستخدامها لأي غرض، ومن ثم تحقيق أقصى منفعة ممكنة.
- إعطاء حصة أكبر لكبار السن.

٣- برامج الرفاهية: إن هناك ثلاثة دعامات أساسية للرفاهية في الامد الطويل هي[٣٠]: النمو، الامان، الديموقراطية، فقد قامت أغلب الدول الريعية بتطوير دولة رفاهية كبيرة الحجم، وأن تلك الدولة يحصل فيها المواطنين على منافع إجتماعية كبيرة، يتم تقديمها كجزء من شرعنة تحكم الدولة بالموارد الريعية، وأن أحد الحقوق الاساسية للمواطن في تلك الدول هو حصته في الموارد الريعية الوطنية.

وقد رتبّ مؤشر (LEGATUM)[*] للرفاهية لعام ٢٠١٧ الدول إذ احتلت الدول الريعية مراتب متأخرة برغم التفاوت الكبير فيما بينها فقد كانت الدول النفطية احسن حالاً من دول جنوب أفريقيا، والشكل الاتي يوضح التغير في المؤشر بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

شكل (١): ترتيب بعض الدول الريعية بحسب مؤشر (LEGATUM) للرفاهية

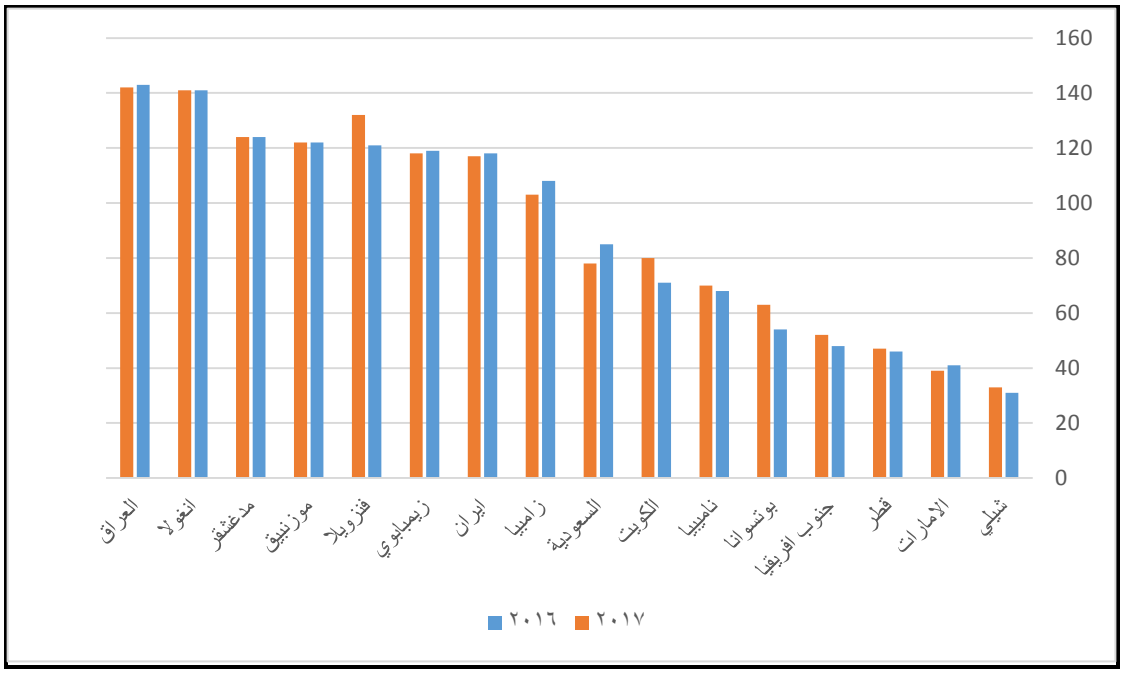

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على LEGATUM Institute, prosperity Index , p10

نلحظ من الشكل أعلاه أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول من حيث ترتيبهم بحسب مؤشر الرفاهية، إذ كان ترتيب العراق الاخير بين تلك الدول لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، لكن تحسن ترتيبه مرتبة واحدة إذ إرتفع من ١٤٣ عام ٢٠١٦ الى ١٤٢ عام ٢٠١٧، بينما كانت شيلي أعلى مرتبة من بين تلك الدول إذ إحتلت المرتبة ٣١ عام ٢٠١٦ وإنخفضت الى ٣٣ عام ٢٠١٧. ولو تم مقارنة هذا المؤشر بالنسبة للدول الريعية مع بعض الدول المتقدمة لوجدنا تفاوتاً كبيراً بينهما، إذ إحتلت كل من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، المانيا، فرنسا، السويد وايرلاند المراتب (١٠، ١٧، ١١، ١٨، ٨، ١٣) عام ٢٠١٦ و (١٠، ١٨، ١١، ١٩، ٥، ١٢) عام ٢٠١٧ على التوالي.

سادسا: مشكلات إدارة وتوزيع الريع النفطي

يمكن إجمال عدد من مشكلات إدارة وتوزيع الريع النفطي في الدول الريعية وهي:

(١) السلوك الريعي للدولة: بما أن العائدات النفطية تشكل نوعاً من الريع الخارجي، الذي تتحكم فيه عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة راسمي السياسة الاقتصادية، فإن الدولة في مثل هذه الحالة تؤدي دور الوسيط الرئيس بين قطاع النفط من جهة وبين بقية قطاعات الاقتصاد

الوطني من جهة أخرى، ونتيجة لعلاقة الوساطة هذه أصبحت علاقة الترابط والتشابك بين قطاع النفط من جهة وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى هامشية ومحدودة للغاية، وذلك لاقتصار إسهام قطاع النفط في توفير الموارد اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي، ويؤدي تزايد دخول الافراد والاعمال التي تتولد من خلال آثار مضاعف الانفاق الحكومي الى توفر فرص إستثمار مربحة في قطاعات الاسكان، التجارة، التوزيع وهي المجالات الرئيسة لتكوين رأس المال الخاص[٣١].

(٢) الهيمنة على الموارد: تعتمد معيشة أغلب الدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفطية منها على وجه الخصوص على تداول ما يدره النفط من عوائد، وهذا الاعتماد من شانه أن تكون الحكومة هي المشغل الرئيس في الاقتصاد سواء أكان هذا من خلال التعيين المباشر للمواطنين في القطاع العام، أم من خلال تخصيص الاموال على المشاريع المختلفة، أو من خلال القروض المختلفة الممنوحة للقطاع الخاص، ومن ثم وبفعل حجم الايرادات النفطية الكبيرة تغدو الحكومات أقل إتكالاً على الضرائب وأكثر إعتماداً على الايرادات غير الضريبية. وقد تبنت الدول العربية عموماً والريعية منها على وجه الخصوص نماذج للتنمية يهيمن عليها القطاع العام باعتباره الملجأ الاول والاخير، بحيث كانت تلك النماذج معيوبة وغير قادرة على تحقيق أهدافها، كما ان التحولات البنوية في تلك الدول لم تكن تحولات كبيرة وإنما تحولات بسيطة، إذ سجَّل التصنيع والذي يعد الاداة الرئيسة لخلق الوظائف نمواً بطيئاً وسلبياً في بعض الاحيان، فضلا عن أن القطاع العام زاحم القطاع الخاص وتلاعب به وأقام تحالفات غير قادرة على المنافسة، ولم تستطع إستثمارات القطاع الخاص بسبب حجمها ونطاقها المحدودين من النهوض بالواقع الاقتصادي في تلك الدول[٣٢].

إن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسي ودولة الريع وتأثيره على دولة الرفاهية أو الرعاية، فالنظام السياسي في الدول الريعية هو نظام فئوي يولد إقتصاداً ريعياً، بل يعادي إنشاء إقتصاد منتج، لان إقتصاد الانتاج يفرض المساءلة والمحاسبة بينما إقتصاد الريع يعفي القائمين من ذلك[٣٣].

(٣) إستقرارية الدولة: لعل إستقرارية الدولة مفهوم يشير الى الاستقرار السياسي والذي يعرف بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الازمات ومن دون صراع داخلي[٣٤]. وتعد الديموقراطية إحدى مقومات الاستقرار في الدول، وتكمن المفارقة أن هناك علاقة عكسية بين النفط والديموقراطية، فغالباً ما يستخدم الحكام في الدول النفطية أموال البترو دولار لترسيخ أنفسهم في السلطة، وللحيلولة دون

حدوث إصلاحات ديموقراطية، والدليل على ذلك أن حكام الدول غير النفطية سقطوا بسرعة في موجات الاحتجاجات عام ٢٠١١ بخلاف حكام الدول النفطية[٣٥]. وتعد الحروب الاهلية إحدى مؤشرات عدم إستقرارية الدولة إذ إنتشرت العديد من الدراسات المتعلقة بدور العوامل الاقتصادية في نشوب الحروب الاهلية، ومن أشهر الكتاب في هذا المجال البروفسور الانكليزي بول كولير (١٩٤٩-) الذي قام بدراسات إحصائية للبلدان التي مرت بحروب أهلية خلال المدة ١٩٦٠-١٩٩٥ إذ استنتج أن إحتمال نشوب الحروب الاهلية يزداد مع زيادة نسبة الصادرات الاولية في الناتج المحلي، إذ تشكل هذه الصادرات مصدراً للسرقات ومحفزاً للصراعات الاهلية، وتشمل الصادرات كثير من المواد أبرزها الماس الذي أدى دوراً في الحروب الاهلية في سيراليون والنفط الذي أدى دوراً في الحرب في الكونغو وأنغولا، وحتى الخشب الذي أدى دوراً في الحرب في ليبيريا [٣٦].أما الاسباب الاخرى لتلك الحروب تمثلت بالفقر، الاختلافات العرقية والمذهبية، الحكومات غير المستقرة. المفارقة أن تلك الموارد الوفيرة أدت الى ضائقة إقتصادية في البلدان التي تمتلكها، فقد أكدت الدراسات أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد تنمو بوتيرة أبطأ من تلك التي لا تعتمد عليها [٣٧].

(٤) الفساد: لقد وصف أحد التقارير لمنظمة الشفافية العالمية دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بأن البرلمانات والسلطات القضائية تفتقر الى الاستقلال والقدرة على إستجواب السلطة التنفيذية، فضلا عن أن الثروة ينظر اليها كمظهر من مظاهر السلطة، وأن الحكام يميلون الى الاستغناء عن الثروة الوطنية في إطار مكافأة النظام بدلاً من الانفاق العام على الخدمات التي هي من حق المواطنين جميعاً، وأن الثروة النفطية إحدى التفسيرات الاكثر شيوعاً لفجوة الحوكمة في العديد من تلك البلدان[٣٨]. والجدول الاتي يبين مؤشر مدركات الفساد لبعض الدول الريعية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

جدول (٦): مؤشر مدركات الفساد لبعض الدول الريعية والمتقدمة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

	السنة	2016		2017	
	الدولة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
الدول الريعية	العراق	17	166	18	169
	فنزويلا	17	166	18	169
	أنغولا	18	164	19	167
	زيمبابوي	22	154	22	157
	مدغشقر	26	145	24	155
	موزنبيق	27	142	25	153
	ايران	29	131	30	130
	زامبيا	38	87	37	96
	الكويت	41	75	39	85
	جنوب أفريقيا	45	64	43	71
	السعودية	46	62	49	57
	ناميبيا	52	53	51	53
	بوتسوانا	60	35	61	34
	قطر	61	31	63	29
	الامارات	66	24	71	21
	شيلي	66	24	67	26
الدول المتقدمة	السويد	88	4	84	6
	المملكة المتحدة	81	10	82	8
	المانيا	81	10	81	12
	الولايات المتحدة	74	18	75	16
	ايرلاند	73	19	74	19
	فرنسا	69	23	70	23

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index

عندما نلحظ الجدول أعلاه نجد أن أكثر الدول الريعية فساداً في عام ٢٠١٦ هما العراق وفنزويلا، في حين كانت أقل الدول فساداً هي الامارات وشيلي، أما في عام ٢٠١٧ فقد حافظ العراق وفنزويلا على تصدرهما المركز الاول بالفساد كما أن الامارات حافظت على مركزها الاول في الشفافية من بين الدول الريعية المذكورة في حين تراجعت شيلي قليلاً، وعند المقارنة مع الدول المتقدمة نجد أنها إحتلت مراكز متقدمة جداً في الشفافية فقد إحتلت السويد المرتبة الاولى في الشفافية على مستوى تلك الدول لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في حين حافظ فرنسا على مركزها الاخير من بين تلك الدول في الشفافية.

٥. الاستبداد والدكتاتورية: إمتلاك الدولة لمورد طبيعي ذي عوائد كبيرة يدفعها الى الاستبداد والدكتاتورية، معتمداً ذلك على كيفية إدارة الدولة لهذه العوائد، فقد يفضي ذلك الى قيام إقتصادات مشوهة مبنية على الإسراف بالاستهلاك وضعف القاعدة الانتاجية بسبب إعتمادها على هذه الموارد الطبيعية، وتغيب الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات الخارجية والذي يقود بدوره الى الفساد، وليس بها مقياس للكفاءة، وهي بذلك تصبح دولة دكتاتورية وبعيدة عن معايير الديموقراطية. كما أن الاقتصادات الريعية في الغالب تميل الى نزعة فئوية تتمحور حول العشيرة والقبيلة، بعيدة عن سلطة القانون. ومن الناحية السياسية انتشرت الممارسات والمؤسسات غير الديموقراطية، وتجنب المساءلة بسبب ضعف قاعدة الضريبة، أسهم في تقوية النظام الاستبدادي وخلق مناخ معادي للديموقراطية، معرقل لآليات المحاسبة والمراقبة، حيث أن تغلل الريعية يدخل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في حلقة مفرغة [٣٩].

(٦) الفقر والحرمان وسوء التوزيع: إحدى معاني الفساد أن يبقى الفقر في الدول الغنية في النفط، ووجد في الدول النفطية في المنطقة أن الموارد وحدها لا تنتج الاستقرار او الازدهار[٤٠]. إن أغلب الدول الريعية تعاني من مفارقة مهمة ألا وهي أن الثروة الاستخراجية لا تنعكس خيراً على إقتصاديات تلك الدول، بل على الاغلب تؤدي على النقيض من ذلك وهذه الظاهرة معروفة بإسم لعنة الموارد، فمن الاثار السلبية للثروة الناجمة عن الموارد الريعية هو المزيد من الفقر، إنخفاض معدل النمو وبطء التطور، إذ تأتي البلدان الغنية بالموارد في أسفل لائحة مقاييس التنمية البشرية، فضلا عن الاثار الاخرى المتمثلة بالفساد وغياب الديموقراطية واتساع نطاق العنف والحروب الاهلية[٤١].

تتسم الدول الريعية بخصائص وصفات مشتركة، جعلت البنيان الاقتصادي لتلك الدول يكاد يكون متشابهاً، وكما أسلفنا سابقاً فإن النفط والمعادن

المختلفة هي المحرك الاساس لاقتصاديات تلك الدول. وبناءً على ذلك تعاني الدول الريعية من مشكلة الفقر والحرمان فضلا عن سوء توزيع الدخل، وسيتم إستعراض مؤشرات الفقر والتوزيع التي تعاني منها الدول الريعية، والجدول الاتي يبين تلك المؤشرات:

جدول (٧): مؤشرات الفقر في بعض الدول الريعية

البلد	سنة المسح	مؤشر الفقر متعدد الابعاد	مؤشر عدد الرؤوس %	مؤشر شدة الحرمان %	ابعاد الفقر حسب الحرمان نسبة			الدخل فقر خط دون السكان نسبة	
					التعليم %	الصحة %	مستوى المعيشة %	الفقر خط الوطني %	العالمي الفقر خط 1.90$ اليوم في %
مدغشقر	2008/2009	0.42	77	54.6	31.6	24.5	43.9	75.3	77.8
موزنبيق	2011	0.39	70.2	55.6	30.4	22.3	47.3	54.7	68.7
مالاوي	2013/2014	0.273	56.1	48.6	19.3	27.2	53.5	50.7	70.9
زامبيا	2013/2014	0.264	54.4	48.6	17.9	29.8	52.3	60.5	64.4
ناميبيا	2013	0.205	44.9	45.5	11	39.2	49.8	28.7	22.6
زيمبابوي	2014	0.128	28.9	44.1	10.8	34.5	54.8	72.3	21.4
العراق	2011	0.052	13.3	39.4	50.1	38.6	11.3	18.9	-
جنوب افريقيا	2012	0.041	10.3	39.6	8.4	61.4	30.2	53.8	16.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على Human Development report 2016

عند نلحظ الجدول نجد أن مؤشر الفقر متعدد الابعاد (MPI) متفاوت بين الدول، إذ تعد مدغشقر أسوأ الدول حالاً فقد بلغ المؤشر (٠,٤٢)، أما أفضل الدول حالاً فهي جنوب أفريقيا إذ بلغ المؤشر (٠,٠٤١)، وبالطبع فإن كل المؤشرات الاخرى ما هي الا انعكاس لمؤشر (MPI) فمؤشر عدد الرؤوس يساوي ٧٧% في مدغشقر بينما يبلغ 10.3% في جنوب أفريقيا. ولو تم التركيز على الحرمان بحسب أبعاد الفقر نجد أن البعد المتعلق بمستوى المعيشة كان له التأثير الاكبر في جميع الدول عدا في جنوب أفريقيا، بينما كان بعدي الصحة والتعليم متفاوتي التأثير بين دولة وأخرى. أما نسبة السكان تحت خط فقر الدخل الوطني، فقد كانت النسب مرتفعة في جميع الدول، ولغرض المقارنة بين الدول نعتمد نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ١,٩٠ دولار امريكي نجد أن النسبة تتوافق ومؤشر (MPI) إذ كانت أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر هي في مدغشقر ٧٧,٨% بينما كانت أقل نسبة في جنوب أفريقيا ١٦,٦% وهو ما يثبت أن بُعد الدخل له الحصة الاكبر في التأثير من بين الابعاد الاخرى.

شكل (٢) معامل جيني لبعض الدول الريعية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٥

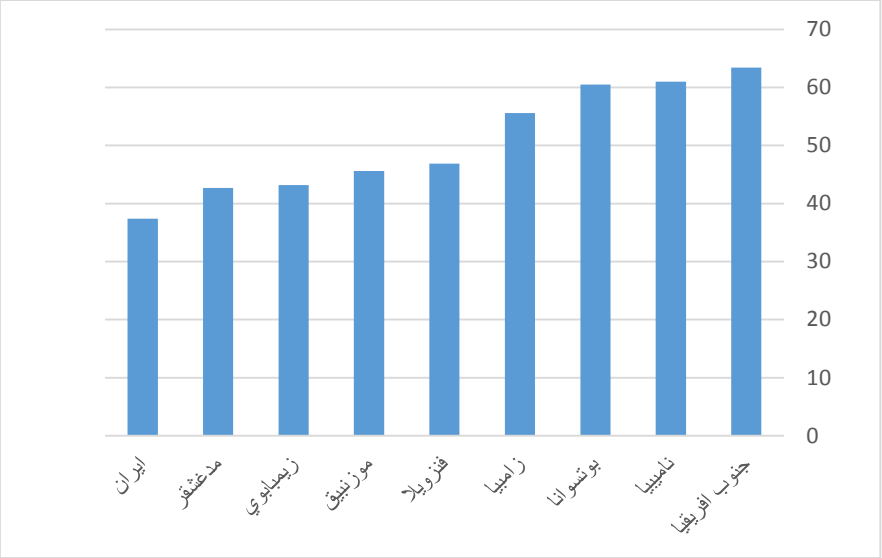

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على Human Development report 2016

الشكل أعلاه يبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل بين الدول إذ كان توزيع الدخل يتفاوت بشكل كبير في دول جنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا بينما إيران كان التفاوت أقل بكثير.

إن العلاقة القوية والمتبادلة بين الفقر والبطالة تقودنا الى التعرف على معدلات البطالة في الدول الريعية، إذ أن الضعف في ابعاد الصحة والتعليم وما تعنيه تلك الابعاد من تأثير مباشر على تلك المعدلات، ولا سيما وأن الدول النامية هي في الغالب دول فتية وهذا يعقد المشكلة، فالطاقات المعطلة من الشباب تقود الى مشاكل إجتماعية أخرى منها ذو طابع اجتماعي ومنها ذو طابع سياسي وأمني. إذن من خلال الجدول الاتي نوضح معدلات البطالة في بعض الدول الريعية:

جدول (٨) معدل البطالة الاجمالي ومعدل البطالة بين الشباب لبعض الدول الريعية(%)

الدولة	السنة	معدل البطالة	معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٤)
الاردن	2015	13	71.5
الامارات	2012	3.8	33.8
البحرين	2015	3.1	54
ايران	2015	10.8	-
العراق	2016	10.8	-
جنوب افريقيا	2015	25.4	-
تونس	2015	15.4	40
الجزائر	2015	11.2	42.7
جيبوتي	2012	54	62.2
السعودية	2015	5.7	35.8
السودان	2014	19.4	36.4
سورية	2012	10.8	73
الصومال	2007	34.7	-
قطر	2015	0.4	40.5
الكويت	2015	4.1	35.1
عمان	2012	7.9	18
ليبيا	2012	19.5	-
لبنان	2012	10	51.2
مصر	2015	12.8	53.9
المغرب	2015	9.7	37.8
موريتانيا	2015	30	-
اليمن	2012	13.5	24.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٦ عدا بيانات ايران وجنوب افريقيا من World economic outlook 2016، وتقرير مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لسنة ٢٠١٧.

نلحظ من الجدول أعلاه تفاوت معدلات البطالة بين الدول إذ يرتفع في الدول غير النفطية وينخفض في الدول النفطية، حيث كانت أعلى ثلاثة معدلات في كل من جيبوتي، الصومال

وموريتانيا، بينما كانت اقل ثلاثة معدلات في كل من قطر، البحرين والامارات، في حين أشار الجدول الى إرتفاع معدلات البطالة للشباب في كل الدول. ولو تم مقارنة معدلات البطالة في الدول الريعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة نجد أنها مرتفعة جدا فمثلاً البطالة في المانيا ٤,١% وفي اليابان ٣,١% والسويد ٧% بينما كانت النسبة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ٤,٨%، ٤,٩% على التوالي.

تستهدف أغلب البلدان في إطار أهدافها الاقتصادية والاجتماعية رفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك في ظل الغياب النسبي لتوجيه الادخارات نحو الاهداف التنموية، فضلاً عن ضعف دور الدولة في استخدام مواردها وتوزيع نفقاتها بالطريقة التي تضمن تحقيق تلك الاهداف وما ينتج عنها من تخفيض معدلات الفقر واعادة توزيع الدخل في تلك البلدان.

الاستنتاجات :

١. تمتلك الدول الريعية مجموعة من الصفات المشتركة لعل من أبرزها قصور الانتاج المحلي عن تلبية المتزايد، المرض الهولندي والاستغناء عن فرض الضرائب وتطوير النظم الضريبية.

٢. إن حصول الدولة على موارد مالية كبيرة من الريع يجعلها في غنى عن فرض الضرائب وتطوير النظم الضريبية وتنويعها، ومن ثم إرتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض ضرائب.

٣. قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد يؤدي الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات وإختلال التوازن في ميزان المدفوعات، ومن الطبيعي أن تنتشر في الاقتصادات سلوكيات المضاربة وعدم تشجيع العمل الجاد (المضاربات العقارية وفي أسواق رأس المال والعملات الاجنبية)، بالنتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي والذي يقود الى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

٤. أدى التفاعل بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى قيام نظام أبوي، يستطيع من خلاله النظام الحاكم السيطرة على المجتمع، وتحديد خطاه وإتجاهات التغيير فيه.

٥. ومن الناحية الاجتماعية فإن هناك أعداداً متزايدة من العاملين في أجهزة الدولة، نتيجة لغياب العلاقة بين الاجر والانتاجية وتواضع الحوافز لضعف العمل الجاد والمبادرة. إن تزايد عدد هؤلاء العاملين أدى الى زيادة حجم الطبقة الوسطى، والتي هي تحت سيطرة الدولة وهذا الامر قاد الى علاقة تفاعلية أسهمت في غياب مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف القطاع الخاص في الدولة الريعية.

٦. تعاني الدول الريعية من تدني المؤشرات التنموية فيها مقارنةً بالدول المتقدمة، فمثلاً ينخفض الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه كما أن مؤشر تنويع الصادرات يشير الى محدودية السلع المصدرة.

٧. برهن العرض السابق على وصول مشروع التنمية في البلدان الريعية الى مرحلة الازمة، اذ لم تتمكن التنمية المدفوعة بوفرة الموارد السهلة نسبيا من احداث تنمية حقيقية تسهم في زيادة رفاهية المجتمع.

٨. كشف البحث أن ازمة التنمية تخفي أزمة حكم معبرا عنها بتدهور مؤشرات الحكم الصالح ومؤشرات الدول الهشة بالنسبة للدول الريعية، وهذا التلازم يبرز اشتداد الصراع السياسي وعدم قدرة هذه الدول على تطوير منظومة الحكم الرشيد بما يعزز دمقرطة النظام السياسي ويعزز اليات التداول السلمي للسلطة.

التوصيات :

١- لابد للبلدان الريعية أن تهتم أكثر بتعزيز عملية الحكم الرشيد، وبخاصة ما يتصل بشفافية إدارة القطاع الريعي.

٢- ضرورة الاهتمام بالتنويع للهيكل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على سلع محددة لغرض التصدير.

٣- التركيز على مؤشرات التنمية في الدول الريعية ووضع خطط وبرامج لتحسين وضع تلك المؤشرات.

٤- تحسين إدارة الموارد الريعية بما يخدم أغراض التنمية ويحقق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.

الهوامش والمراجع

(١)سهيلة زين العابدين، نظرية الدولة عند إبن خلدون من خلال الموقع الالكتروني لجامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية: www.uqu.edu.sa

(٢) رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٧، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٧٩.

(3)Irene Pick, the Nation State, Anthony C.Pick, London,March 2011,p3.

(٤)نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٤.

(٥)كنعان حمة غريب ورضوان أبو بكر، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد ٣، آب ٢٠١٧، السليمانية، ص٥٩٨.

(٦)جميل حمداوي، مباديء علم الاجتماع الاقتصادي، شبكة الالوكة، ص٣١.

(٧)ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: يحيى العريضي وحسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق، ٢٠١٥، ص٤٩.

(٨) عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠١٣، ص٧.

(٩)مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٣، ٢٠١٠، ص١٠.

(10)Hussain Mahdavi,The patterns and problems of economic development in rentier states : the case of Iran, studies in the economic history of the middle east,Routledge,London,2014,p428.

(١١)حازم الببلاوي وأخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٨٣.

(١٢)بلمقدم مصطفى و بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٢، ص١١.

(١٣)عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠١٦، ص١٣.

(١٤) حازم الببلاوي، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الاول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٨٤.

(١٥) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٧٩، ص٦٤-٦٩.

(١٦) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٢، ص٦٩-٧١.

(١٧) سوجيت شودري وأخرون، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٤، ص١٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص٣٦-٣٩.

(١٩) بن عزة محمد، أثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لاثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف ١، أذار ٢٠١٣، ص٣.

(٢٠) سانجيف غوبتا وأخرون، رقمنة المالية العامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، آذار ٢٠١٨، ص١٢.

(٢١) صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد لعربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ابريل ٢٠١٧، ص٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٢٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٦، ص٤٧٨.

(٢٤) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، بحوث إقتصادية عربية، العددان ٤٨-٤٩، ٢٠١٠، ص٩٩.

(*) صناديق الثروة السيادية هي صناديق تمتلكها الحكومات وتشمل الاستثمار في الاصول المالية الاجنبية. وقد قسم صندوق النقد الدولي تلك الصناديق الى خمس فئات رئيسة: ١- صناديق استقرار المالية العامة هدفها حماية الميزانية والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الاساسية، ٢- صناديق المدخرات للأجيال التالية هدف تحويل الاصول غير المتجددة الى حافظات اصول اكثر تنوعاً وتخفيف أثار المرض الهولندي، ٣- مؤسسات استثمار الاحتياطيات يتم انشائها لزيادة العائد على الاحتياطيات، ٤- صناديق التنمية والتي تقدم مساعدات للمشاريع الاقتصادية - الاجتماعية، ٥- صناديق طوارئ احتياطيات التقاعد.

(٢٥) أودايير داس واخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠، ص٦١.

(26) WWW.SWFinstitute.org

(27) Sanjeev Gupta and others, Direct distribution of resource revenues: Worth considering? IMF,June 2014,pp7-8.

(28)Pedro I. Rodriguez and Others, Direct distribution of oil revenues in Venezuela: A Vaible alternative?, Centro Internacional de Energía y Ambiente,Caracas,2012,p16.

(29) Scott Goldsmith, The Alaska permanent fund dividend an experiment in wealth distribution, Basic Income European Network, 9th international congress,Geneva12th-14th 2002,pp4-5.

(30) Jacob S.Haker and Nate loewentheil,prosperity economics building an economy for all, Creative commons license ,2012,p1.

(*) يتكون هذا المؤشر من تسعة ركائز أساسية للرفاهية: ١- مؤشر نوعية الاقتصاد والذي يصنف الاقتصاديات حسب معدلات النمو وكفاء القطاع المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي. ٢- مؤشر بيئة الاعمال والذي يقيس البنية التحتية للأعمال التجارية، الحواجز أمام الابتكار، مرونة سوق العمل. ٣- الحوكمة والذي يقيس الادارة الفعالة

والديموقراطية والمشاركة السياسية وسيادة القانون. ٤- الحرية الشخصية والذي يقيس الحريات الفردية والتسامح الاجتماعي. ٥- رأس المال الاجتماعي والذي يقيس قوة العلاقات الشخصية والشبكات الاجتماعية. ٦- مؤشر السلامة والامن والذي يقيس الامن القومي والسلامة الشخصية. ٧- مؤشر التعليم والذي يقيس الحصول على التعليم ونوعيته ورأس المال البشري. ٨- مؤشر الصحة والذي يقيس الاداء الصحي في البلد والبنى التحتية الصحية ٩- مؤشر البئة الطبيعية والذي يقيس نوعية البيئة والظروف الطبيعية.

(٣١) غسان سلامة وأخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٣١٣-٣١٥.

(٣٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠١٦: الشباب وأفاق التنمية في واقع متغير، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٦، ص٢٣.

(٣٣) زياد الحافظ وأخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤١٩.

(٣٤) أحمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، دفاتر السياسة والقانون، العدد١٥، ٢٠١٦، ص٣١٠.

(٣٥) مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٤، ص١١٣.

(٣٦) سنان حواط، الحرب الاهلية بين المظلومية والطمع: دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والاضطرابات الاهلية، مجلة دلتا نون، العدد الاول، تموز ٢٠١٤، ص٣.

(37) Ian Bannon and Paul Collier, Natural resources and violent conflict, World Bank,2003,pp17-20.

(38) Transparency International, Corruption in the MENA Region, Working Paper, Feb. 2009, pp2-4.

(٣٩) علي ميرزا، العراق الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصادين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣، ص١٠.

(40) Looney Robert, profiles of corruption in the Middle East, Journal of South Asian and Middle Eastern studies, VolXXVII,No.4,summer2005,without page No.

(٤١) جيم شولتز، الرقابة على الاموال دليل لمراقبة الموازنات وايرادات النفط والغاز، معهد المجتمع المتفتح، نيويورك، ٢٠٠٤، ص١٤.

Management of State Resources:
Mechanisms and Problems

Dr. Hasan Latef Al-Zubaidi
Ziyad Tariq Al-Rubaye

Abstract:

The research focuses on rentier countries in terms of their concept and general features, both in terms of being the main employer of people and the low indicators of development and transparency, This may be due to poor rent management in those countries, The availability of resources alone cannot achieve comprehensive and sustainable economic development if there is no proper management of them, And that there are different approaches to managing rents, whether that management before or after collection, And there is a base role for the state in the distribution of resources, whether through public spending or direct distribution or through welfare programs, The study also addressed the problems of management and distribution of oil revenues, whether through the behavior of the state, which serves as a mediator between the oil sector and the rest of the sectors of the national economy, Or through its control of resources and the resulting low indicators of transparency, high indicators of poverty and inequality distribution of income.